

جدلية العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في البلدان العربية

*قسم الدراسات الاقليمية
الدولية
مركز الدراسات الاستراتيجية
والدولية / جامعة بغداد

أ.م.د. نغم نذير شكر *

ملخص :

إن التوافقية تقتضي التوافق بين الكتل والإحزاب المكونة والممثلة للمجتمع بأكمله، وضمن اطار نظام حق الفيتو ، بيد ان السلوك السياسي ، وواقع الخلافات بينهما أدت إلى تعطل إقرار التشريعات القانونية ، فقد أصبحت الخلافات والتوافقات السياسية مانعاً وعائقاً أمام اداء الحكومة كذلك حالت دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسياً وإدارياً ، ومن نتائج تطبيق الديمقراطية على مجلس النواب ان شرط التوافق اصبح آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي ، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعد صمام الامان الرقابي الذي يعد صمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية ، اما القرار التشريعي بالتحديد القرارات الهامة فلا يتم وفق قاعدة أغلبية الأصوات واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب بل في ضوء توافقات بين قادر الكتل والطوائف ومحكومة بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية ، والتصويت على وفق قاعدة أغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي تتم خارج قبة البرلمان .

The Dialectic Relationship between Political Authority and Civil Society in the Arab Countries

Asst. Prof. Dr. Nagham Natheer Shukur
(Department of Regional and International Studies)

Center For Strategic and International Studies / University of Baghdad

ABSTRACT:

Consensus requires consensus between blocs and parties constituting and representing the entire society and within the framework of the veto right system. One of the results of the application of democracy to the House of Representatives is that the condition of consensus has become a mechanism that disrupts the political and legislative decision, and disrupts the oversight role, which is the safety valve from the arbitrariness of the executive authority. The decision is done through consensus between the capable blocs and sects, governed by balances and responding to the interests of the social group. Voting is done according to the rule of the majority of representatives of legislative councils which is a vote later for the consensus that takes place outside the parliament.

«المقدمة»

منذ عام 2003 مرّ العراق بمرحلة جديدة في غاية الأهمية والتي تمثلت بالتغيير السياسي الكبير، الذي حمل في طياته تغييراً كبيراً للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العراقي، وهنا دخل العراق أزمة حقيقية في المستويات كافة، أخذت طابعاً مستمراً، خلقت بشكل أو بآخر عدم الاستقرار الداخلي والذي تمثل بوجود أزمة حكم حقيقية وترسبات الاستبداد والتسلط والحرية بعد انهيار أسوار الظلم والبطالة والفقر، وفقدان الهوية الوطنية الجامعة، والثقافة الشاملة، وتراجع الوعي السياسي بالديمقراطية وحقوق الانسان. لقد كان هذا الواقع مائلاً ومشبعاً بالعوامل التي أسهمت في ضياع اواصر المواطنة بعد ان تقاذفتها بواذر الأفكار الهدامة، والتي كان على رأسها الإرهاب المتطرف، والفساد الاداري والمالي اللذين أديا الى انهيار دوافع الاستقرار الداخلي كلها.

اهمية البحث :

تعد مؤسسات المجتمع المدني في أي نظام سياسي ديمقراطي حلقة وسطى بين المجتمع والسلطة السياسية الحاكمة، وهي مؤسسات مستقلة وتطوعية واختيارية تمثل مصالح الأفراد الذين ينتمون إليها وتبلور تلك المصالح بشكل منتظم وايصالها بوصفها مطالب الى السلطة السياسية الحاكمة، للحصول على مكاسب لتلك الجماعات التي تمثلها وهي أيضاً إحدى المؤسسات غير الرسمية لمراقبة السلطة وتقويمها.

هدف البحث :

أن نقطة الانطلاق يجب أن تبدأ من البحث في كيفية التخلص من جميع التشوهات المجتمعية بالاستجابة إلى مطالب الشعب الحقيقية، وبناء ثقافة المواطنة في مختلف تجلياتها السياسية والثقافية والاجتماعية.

مشكلة البحث :

إن القيم السائدة في المجتمعات العربية عامة، قائمة على اعتبار السياسة نفوذاً أو استغلالاً للنفوذ، لا إدارة للشأن العام، والعلاقات الاجتماعية في العائلة والمدرسة والمجتمع الكلي تقوم على توازن قوى وعلى شبكة العلاقات الشخصية والمصلحية لا على قواعد سلوكية وحقوق وواجبات .

فرضية البحث :

هناك علاقة جدلية بين ديمقراطية النظام السياسي للدولة وديمقراطية النظام السياسي للدولة وديمقراطية التنظيمات الاجتماعية الاخرى بمعنى أن بناء ديمقراطية الدولة وضمن سلامتها وتطوره مرتبط بوجود ممارسات ديمقراطية حقيقية على مستوى مؤسسات المجتمع المدني السياسية والنقابية والمهنية والتعليمية .

منهجية البحث :

لقد تمّ استخدام المنهج النظمي لدراسة المدخلات وصولاً إلى المخرجات والمنهج التحليلي في تحليل الواقع انطلاقاً من الماضي وصولاً الى المستقبل.

هيكلية البحث :

لقد تم تقسم البحث الى أربعة محاور أساسية، يتمثل :
 المحور الأول : مدخلات الزمة السياسية في العراق .
 المحور الثاني : غياب المجتمع المدني عربياً .
 والمحور الثالث : تفعيل الثقافة السياسية المشاركة .
 ثم ينتهي البحث الى استنتاجات وخاتمة.

أولاً : مدخلات الأزمة السياسية في العراق :

إن استمرار الأحداث السياسية المرتبكة، والمشاكل الأمنية الدائمة وتفاقم ظاهرة العبث بإدارة مؤسسات الدولة التي تتآكل طاقاتها وخدماتها، لغياب أنظمة ومعايير اتخاذ القرارات وصلاحيات التنفيذ وفقدان ثقة المواطن بالسلطة الحاكمة أدى ذلك كله الى خلق مواطن خصب لحدوث الأزمات السياسية في العراق، اذ تؤكد الفوضى السياسية العارمة بين الأحزاب المهنية في نزاع المحاصصة بأحداث الانتخابات (2021/10/10) الحاجة الى التغيير لضمان الاستقرار السياسي والأمن وانقاذ القانون والالتزام بالنظام العام، فضلاً عن ذلك، تختلف الآراء في هوية الدولة ونظامها السياسي، من ناحية المعايير المجزأة الوطنية، العرقية والمذهبية والطائفية والعشائرية والمناطقية، في مقابل الدعوة للدولة المدنية الوطنية الديمقراطية المستقلة الحديثة.⁽¹⁾

وعليه، فإن السلوك الطائفي للدولة لا يبرره إدعاء تمثيل الاغلبية الطائفية، سواء أكانت دينية أم مذهبية أم عرقية، مهما كان مستوى هذا التمثيل، فان وجود أقليات

(1) صبري زاير السعدي ،
 نعمة الثروة النفطية
 ونقمة السياسة الاقتصادية
 وأزمة الاقتصاد السياسي
 للمحاصصة في العراق ،
 مجلة المستقبل العربي ،
 آيار / مايو 2022 ، ص 22 .

مهمشة، او منبوذة يجعل تمثيل السلطة للتنوع الاجتماعي امراً مشكوكاً في صدقيته . من هنا تبرز وتظهر عصبوية الدولة مهما بلغت نسبة السكان المتمثلين معها، اذ تولد طائفية الدولة صراعاً عميقاً بين الطوائف الداخلية في الدولة نفسها وحروب تمتد لسنوات طويلة هذا الصراع الحاصل في المنطقة العربية يولد قناعة او يقرر انه كلما وجدت سلطة طائفية تجد بالضرورة مشكلة طائفية، حينما

**الصراع الحاصل في المنطقة
العربية يولد قناعة او يقرر انه
كلما وجدت سلطة طائفية تجد
بالضرورة مشكلة طائفية**

تتحول السياسة أو الدولة من جهة محايدة تمثل جميع المواطنين وتتعامل معهم على قدم المساواة الى جهة طائفية مذهبية، تمثل طائفة او مذهباً معيناً بخلاف بقية المذاهب ومن ثم انقسام الوطن وتشظيه، وانطلاق دوامة الحرب الاهلية والطائفية وافعال القتل على الهوية⁽²⁾

(2) عبد القوي حسان ،
الطائفية في المجتمعات
العربية وانشطار الدولة ،
مجلة المستقبل العربي ،
العدد(519) ، السنة (45)
آيار / مايو 2022 ، ص 11.

(3) عامر عبد زيد ، من
اجل اخلاقيات التسامح
في ظل ثقافة اللاعنف ،
سلسلة كتب ثقافية بيت
الحكمة العراقي ، العدد
(22) 2010 ، ص 108.

وعليه نرى بروز ظاهرة العنف لبعدها الاجتماعي، اذ يظهر بفعل غياب او انهيار النظام الاجتماعي كرد فعل لغياب النظام السياسي، اذ تغيب المؤسسات الرسمية وتظهر تجمعات شعبية تلقائية تعتمد على محرك ماتحاول ملئ الفراغ السلطوي، ونتيجة لانهيار الميثاق الاجتماعي (وأقوى انطباع لديهم يكون بفقدان للمفهوم الاجتماعي نفسه ونهاية للقواعد والاختلافات التي تميز الانظمة الثقافية⁽³⁾) ونتيجة لذلك، تنشأ علاقة غير سوية بين الدولة والتكوينات والقوى الاجتماعية، ففي الحالات السوية تكون الدولة إلى حد كبير تعبيراً اميناً عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيس، إلا انها في أغلب الأحيان في ايدي النخب الحاكمة التي لا تتمتع بشرعية راسخة وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً، ان تصحيح العلاقة يكون بنمو وحيوية ومبادرة منظمات المجتمع المدني، اذ انه الدولة والسلطة في علاقتهما بالمجتمع

وجهان لعملة واحدة فالدولة هي اجهزة وهياكل ومؤسسات والسلطة (الحكومة والحاكم) هي استخدام (اسوء استخدام)، هذه الأجهزة والهياكل والمؤسسات بوساطة النخب المهيمنة على رأس الدولة.(4)

إن التوافقية تقتضي التوافق بين الكتل والأحزاب المكونة والممثلة للمجتمع بأكمله وضمن إطار نظام حق الفيتو، بيد ان السلوك السياسي وواقع الخلافات بينهما ادت الى تعطل اقرار التشريعات القانونية، فقد

الدولة والسلطة في علاقتهما بالمجتمع وجهان لعملة واحدة

اصبحت الخلافات والتوافقات السياسية مانعاً وعائقاً امام اداء الحكومة السليم كما حالت دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسياً وادارياً، ومن نتائج تطبيق الديمقراطية على مجلس النواب ان شرط التوافق أصبح آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلاً للدور الرقابي الذي يعد صمام الأمان الرقابي الذي يعد صمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية، أما القرار التشريعي بالتحديد القرارات الهامة فلا يتم وفق قاعدة اغلبية الاصوات واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب بل في ضوء توافقات بين قادر الكتل والطوائف ومحكومة بالتوازنات والاستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية، والتصويت على وفق قاعدة اغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقاً للتوافقات التي

- (4) عبد العالي دبله ، الدولة «رؤيا سوسيولوجية»، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2004 ، ص ص 81 - 82 .
(5) ياسين سعد محمد البكري وميثم عنيدي علي ، الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (53) ، تموز / آب / ايلول / 2018 ، ص ص 48 - 49 .
(6) محمود باكير ، بعض العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (509) ، السنة (44) تموز يوليو، 2021 ، ص 7.

تتم خارج قبة البرلمان.(5)

إن من أبرز أساسيات نجاح المشروع النهضوي العربي هي دراسة ((العقل العربي)) وأسباب قصوره الوظيفي لانه محرك كل شيء، فمن دون العقل لا يمكن بناء

من دون العقل لا يمكن بناء مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات لذلك يعد الفلاسفة «الدولة تجسيدا للعقل»

مؤسسات علمية، ولا حكومة دستورية، ولا دولة مؤسسات لذلك يعد الفلاسفة «الدولة تجسيدا للعقل».(6)

وعموماً فإن الخطاب الهوياتي الجاد يمكن ان يقود لاشكاليّتين :

(1) إن الخطاب الهوياتي سيكون متضمناً للصراع، ومن ثم فإن التعبئة الاجتماعية سينتهي الى ممارسة العنف المنظم هوياتياً .

(2) إن خطاب بناء الأمة سيكون مشروعاً قمعياً، لاسيما حين يركز على هيمنة ثقافة محددة على بقية المجتمع.(7)

لذا فإن الأزمة السياسية في العراق مرت بمهمات ذاتية وموضوعية، كانت بمثابة النواة الأساسية للأزمة السياسية تمثلت بتباين واختلاف رؤى المعارضة العراقية (السابقة) حول آلية تغيير النظام السياسي في العراق، وكيف وضعت الادارة الأمريكية هذه الخلافات لما يخدم مصالحها والعمل على تأسيسها في اول بناء سياسي اشرفت على تشكيله الادارة الامريكية في ضوء سلطة الائتلاف المؤقتة،

وكنتيجة لطبيعة العمليات التشغيلية لمدخلات الازمة السياسية في العراق المتمثل بالبناء السياسي بعد 2003، ظهرت كتل سياسية ذات طابع اثني، قومي، طائفي حملت في طياتها قيم واخلاقيات جديدة من توافقات سياسية وتحاصص طائفي في اقتسام المناصب الوزارية والادارية والمالية في ظل بناء ثقافي هش وتشطي في الهوية الوطنية وشيوع ثقافات فرعية ثانوية بديلة عن ثقافة المواطن.(8)

تشهد التجربة العراقية بعد الاحتلال، في ضوء مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية ممارسة منظمة لدمج المشاركة السياسية بشروط المصالح الاقتصادية للاحزاب والنخب السياسية في سلطة اتخاذ القرارات

(8) ياسين سعد وميمى عنيدي ، الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003 ، مصدر سبق ذكره ، ص 52 .

ومن جانب اخر، تشهد التجربة العراقية بعد الاحتلال، في ضوء مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية ممارسة منظمة لدمج المشاركة السياسية بشروط المصالح الاقتصادية للاحزاب والنخب السياسية في سلطة اتخاذ

القرارات، بما يؤمن حصة لها من الايرادات النفطية والموارد العامة وبالتوازي، انتزاع حصة المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات الحكومية لبقاء هيمنتها في الحكومة بغطاء قوى وآليات اقتصاد السوق من جهة والالتزام بمبادئ الديمقراطية المظلمة في العملية السياسية من جهة ثانية، بعبارة اخرى تبرير المحاصصة لارضاء الاحزاب السياسية المهيمنة لتجنب العنف والميل نحو الاستقرار السياسي والامن⁽⁹⁾.

(9) صبري زابر السعدي،
نعمة الثروة النفطية ونقمة
السياسية الاقتصادية،
مصدر سبق ذكره ، ص 30 .

وهذا أدى بالاجمال الى عدم فاعلية النظام السياسي على المستوى التشريعي والتنفيذي مما أدى الى بروز أزمة مركبة (سياسية – نفسية) يمكن وصفها «ازمة بنويوة تكمن في هيكل بناء الدولة – السياسي ناتجة عن مشاكل سياسية تراكمية ذات اعتبارات قيمية لها ابعاد خارجية (متغيرات خارجية) وامتدادات تاريخية لمرحلة قبل 2003/4/9 (متغيرات محلية) وابعاد مستقبلية ولدّت بطبيعتها ازمتان ثانوية انعكست على عدم قدرة الحكومة على ادارة تلك الازمات والتعاطي معها يسبب طبيعة الازمة البنويوية المتأصلة في البناء السياسي للدولة⁽¹⁰⁾.

(10) ياسين محمد سعد
وميثم عنيدي ، الازمات
السياسية في العراق ...،
مصدر سبق ذكره ، ص ص
52 -53 .

ثانياً : غياب المجتمع المدني عربياً :

ابتداءً نقول، ان هناك خمسة عناوين للاصلاح في الواقع العربي، راهناً وفي الامد المنظور :

أولهما : سياسي، يتعلق بما تفرضه الاوضاع العربية المأزومة داخل كل بلد عربي من ضرورات تصحيحية للمجال السياسي – اصلاحات سياسية ودستورية – للخروج من حال التأزم والانسداد ومعالجة الخلل في جهاز الدولة وادارة السلطة . **وثانيهما** اقتصادي، يرتبط بالحاجة الى وضع اسس اقتصاد انتاجي قائماً على الصناعة والزراعة . **وثالثهما** اجتماعي مثل اصلاح نظم الحماية الاجتماعية

(11) عبد الله بلقزير ،
مسالك التقدم : مداخل
في الاسس والسياسات
، بيروت ، مركز دراسات
الوحدة العربية ، 2022 ، ص
191 .

نقلاً عن :

كابي الخوري ، كتب
عربية ، مجلة المستقبل
العربي ، العدد (518) ،
السنة (44) ، نيسان / ابريل
2022 ، ص 168.

(12) وليد سالم محمد
، الدولة - الامة التوحيد
والانقسام في خطاب الهوية
المعاصر ، مجلة دراسات
دولية ، العدد (82) ، المجلد
(19) ، تموز ، 2020 ، ص
67.

**ينبغي التأكيد على اهمية
وجود مرصد عربي للتعامل
مع تحديات ونزاعات المراحل
الانتقالية**

(13) هشام جعفر ،
سردية الربيع العربي
ورهنات الواقع ، القاهرة :
دار المرايا للانتاج الثقافي
2021 ، ص 236 .

نقلاً عن :

كابي الخوري ، كتب عربية
، مجلة المستقبل العربي ،
العدد (512) ، السنة (44) ،
تشرين الاول / اكتوبر 2021
، ص 168.

للمنتجين من عمال وفلاحين وفئات الموظفين الصغار
وانصاف حقوقهم الاجتماعي ورفع الحيف عنهم في ضوء
اعمال مبدأ التوزيع العادل للثروة والحد من الفوارق
الطبقية الفاحشة، واصلاح منظومة التشريعات الخاصة
بالاسرة وبالمراة تحديداً وبما يتوافق ومبدأ المساواة الكاملة
بين الجنسين، ورابعهما اصلاح منظومة التعليم وخامسهما
اصلاح مؤسسات المجال الديني.(11)

ووفقاً لهذا، فان فاعلية متغيرات القدرة الاستيعابية للدولة
ومتغيرات الهوية القومية لايمكن ان يكون لهما تأثير فعال
ان لم تكن هنا نخبة ذات تأثير وفاعلية كبيرة في المجتمع،
فان لم تمتلك النخبة مقومات القوة والفاعلية سواء على
مستوى متغيرات القدرة الاستيعابية والادماجية للدولة، أو
على مستوى متغيرات الهوية القومية، فلا يمكن لها النجاح
سواء في بناء الدولة ام في بناء الأمة، لذلك فأن بناء
الدولة أو بناء الأمة يرتبط كلاهما باعادة
تشكيل النخبة للنسق السياسي والاجتماعي
الذي يمكن ان يفضي الى امة (مجتمع)
متطابقة مع الدولة ومعبرة عن امة.(12)
وعليه، ينبغي التأكيد على اهمية وجود

مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل
الانتقالية، هدفه تمكين وتقوية اصحاب المصلحة والفواعل
السياسية والاجتماعية من ادارة المراحل الانتقالية تجنباً
للفراغ وبغية تحقيق السلم الاهلي المستدام، في ضوء
تجنب العنف، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي غير
اقصائي.(13)

وترتبط ظاهرة التسلطية بالدولة في المشرق العربي،
نظراً لأنها ترفض كل ما من شأنه ان يؤسس لتجربة
ديمقراطية وتعمل على افراغ المشهد السياسي من معانيه

وبناء مؤسسات شكلية فقط، وكل ذلك يُبرر قولنا بان الديمقراطية في واقع متخلف، وان تحقيق الديمقراطية يتطلب مشاركة جميع الطبقات الاجتماعية في السياسة وممارسة مختلف اشكال النشاط السياسي، لذلك يتطلب درجة عالية من المؤسساتية الفاعلة بوصفها قنوات يتم التعبير في ضوء عن هذه المشاركة السياسية، وعندما نجد ان المجتمع يتم ابعاده عن السياسة في الدول العربية، فمعنى ذلك ان هناك خللاً عميقاً في الممارسة السياسية لهذه البلدان لان ثمة علاقة جوهرية «بين الانتاج الاجتماعي والسياسة لان السياسة متضمنة في العمل البشري والانتاج الاجتماعي بكل المعاني الممكنة للانتاج، والمجتمع الذي ينتج السياسة ينتج وحدته الاجتماعية والسياسية» (14)

لذا من الواجب تبني القيم الفكرية الاجتماعية والاقتصادية كي يتم تكوين هذا الحصن الذي يراد به اخراج الحضارة العربية من القوقعة الميتة التي توجد فيها الان، ان الوطن العربي امام تحد قديم وجديد ومتجدد يتمثل ببناء مناعة فكرية عربية، وهذا حماية للحضارة العربية وفي

الوطن العربي امام تحد قديم وجديد ومتجدد يتمثل ببناء مناعة فكرية عربية

الوقت نفسه يكون لها السبق الفعلي في التعامل الايجابي مع المأزق الامني - الحضاري، وهو ما قد يؤدي الى بناء بيئة امنية تكون القاعدة الصلبة التي تنمو الحضارة وتزدهر في فلك جدلية الامن والحضارة. (15)

لذا سوف نبقي نعاني حتى حين، من ضعف القيادات السياسية المدربة على ايسر واجبات الحكم التي تقدم رجل الدولة على رجل السلطة وتراجع الابداع السياسي، على التقليد والتبعية للآخر، ليس لاننا نعاني من ضعف او انعدام ثقافة ديمقراطية راسخة فقط، وانما من ضعف وجود مجتمع مدني يأخذ زمام المبادرة من المجتمع الاهلي

(14) رفيق ايت تكتنا ، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي : قراءة في الادبيات النظرية ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي ، من النت : <http://ssrcaw.org>.

(15) ه عبدالرحيم رحموني ، في المأزق الامني - الحضاري العربي: قراءة في واقع المناعة الفكرية وآليات اعادة الهيكلة، مجلة المستقبل العربي ، العدد (500) ، السنة (43) ، تشرين الاول / اكتوبر 2020 ، ص 335.

الذي ما يزال يهيمن على حياتنا العربية، متمثلاً بالطائفية والعشائرية والهوية، على حساب (الكتل النهضوية) المتمثلة بالتكنوقراط، من شرائح المهنيين والفنيين والمثقفين والذين لم يمارسوا حتى اليوم دورهم بشكل صحيح لأسباب تتعلق بوجود قوى مقاومة للتغيير والتجديد، قوى مستندة على ثقافة الخضوع والتقليد والتي ترى أنَّ مصلحتها تكمن في بقاء أو إبقاء حالتها التخلف والتبعية مخيمتين على العالم العربي.⁽¹⁶⁾

(16) عبد السلام البغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات، العدد (1)، حزيران 2017، ص124.

وعليه، ينبغي السعي إلى ضرورة العمل على تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية خاصة أن المجال العام أصبح يتسم بوجود العديد من المبادرات التي تنشأ خارج الاطار المؤسسي والحزبي، وتسهم في المشاركة السياسية للشباب، نظراً لأنها بالاساس مبادرات تواصلية تضم مجموعة أفراد ذوي اهتمام بشأن معين، ومن ثم ليس من الضروري النظر للمشاركة السياسية والمجتمعية من منظور تقليدي، سواء في ضوء قنوات رسمية أم حزبية، من اجل الانخراط بالعمل السياسي، مما يعني ان ادوات وقنوات المشاركة الان أصبحت غير تقليدية الى حد كبير، ولكنها تتطلب نوعاً من التكيف والاستجابة للتغير واستغلال الطاقة الايجابية للشباب في المجالات السياسية المختلفة من اجل تحقيق نقلة نوعية كبيرة.⁽¹⁷⁾

(17) مصطفى الفقي، تأريخ مفكر عبر الزمن، مجلة السياسية الدولية، العدد (210)، اكتوبر 2017، المجلد 52، ص 172.

لا بد من صوغ عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين يسهم في معالجة تدابير التقشف والتعديلات المالية في الميزانيات العربية التي تؤثر سلباً في مستوى معيشة المواطن العربي

وعليه لا بد من صوغ عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطنين يسهم في معالجة تدابير التقشف والتعديلات المالية في الميزانيات العربية التي تؤثر سلباً في مستوى معيشة المواطن العربي، إذ أنَّ ارتفاع أعداد السكان وتكاليف الخدمات الاجتماعية المتنامية واعادة هيكالية الانفاق

والتحويل من مجتمعات ريعية الى مجتمعات انتاجية وغيرها من الأمور الضرورية للبقاء في عصر ما بعد النفط ليست بالأمور اليسيرة التي يمكن تحقيقها من دون تكاليف باهضة وتدابير تقشف مؤلمة تعود بنتائج ايجابية.(18)

وتمر المنطقة العربية في حالة تحول يتوقع ان تتصاعد وتيرته في العقد المقبل نتيجة الزيادة السكانية والثورة الرقمية التي تسفر عن متغيرات كبرى في المشهد السياسي والاقتصادي والمجتمعي، ويتزامن دخول الجيل الجديد في معترك العمل السياسي مع تنامي غير مسبوق في ادوات التواصل، وفي الرغبة الشعبية بالمشاركة بالشأن العام، الا ان البنى التحتية للممارسة السياسية وغياب وسائل الممارسة السلمية للعمل السياسي ما تزال تمثل العائق الاكبر امام الشباب المتحمس للتغيير والمندفع بشتى الاتجاهات من دون توجيه.(19)

وخلاصة القول :بينما سارعت الدول المتقدمة في بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تعزيز قدرتها على الانجاز والابداع، استمرت الاقطار العربية في التراجع على مستوى الدولة والمؤسسات والاعتماد على الخارج في كل شيء، فتفاقمت فيها مشاكل الحكم والادارة والفقر والبطالة، وهو ماسمح للقوى الاجنبية بالتدخل في شؤون البلدان العربية وتحويل المنطقة الى مسرح مفتوح للنزاعات والحروب الأهلية . وفي ظل هذا الواقع المزري انشغلت البلدان العربية بمشكلاتها الداخلية المتفاقمة وأصبحت أبوابها مشرّعة للتدخلات الاجنبية، فغاب عنها الاستقرار السياسي، وفشلت في تحقيق تنمية مستقلة تذكر لتبقى من بين الدول الأضعف في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مستدامة، في حين بات يُنظر إلى المجتمعات العربية كمجتمعات عصية على التغيير .

(18) ميرزا حسن القصاب ، مابعد النفط تحديات البقاء ، في دول الخليج العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 ، ص 288 .
نقلاً عن :

كابي الخوري ، كتب عربية واجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (513) ، السنة (44) ، تشرين الثاني / نوفمبر 2021 ، ص 167 .

(19) بشير زين العابدين ، ادارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول ، اسطنبول ، دار الاصول العلمية ، 2020 ، ص 386 .
نقلاً عن :

كابي الخوري ، كتب اجنبية وعربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (494) ، السنة (42) ، نيسان / ابريل 2020 ، ص 170 .

ثالثاً : تفعيل الثقافة السياسية المشاركة :

عرفت (روي مكريدس) الثقافة السياسية بأنها «الأهداف المشتركة والقواعد العامة المقبولة، أما صادق الأسود عرفها بكونها تنطوي على التوجهات السياسية لأكبر عدد من الأفراد في بلد ما هذه التوجهات التي تترك آثارها في الحياة السياسية بمستوياتها المختلفة، أو هي جملة أنماط من طرق التفكير حول كيفية عمل السياسة والحكومة وسبل اجراءاتها، ومن جانب آخر فإن البعض قسم الثقافة السياسية إلى أربعة

**الثقافة السياسية بأنها
«الأهداف المشتركة والقواعد
العامة المقبولة»**

أقسام هي **الجانب النفسي** الذي ينظر للثقافة السياسية على أنها مجموعة توجهات نحو الموضوعات السياسية، و**الجانب الشامل** الذي يضم إلى جانب التوجهات المختلفة السلوك الظاهر والباطن، و**الجانب الموضوعي** الذي يشير إلى المستويات المحددة للسلوك المقبول من الأفراد داخل أي نسق سياسي و**الجانب الافتراضي** الذي يُصور الثقافة بوصفها بناءً افتراضياً يستخدم لأغراض تحليلية⁽²⁰⁾. ان ضرورة التغيير تبدأ من التأكيد على القيم المشتركة وتمكينهم واشراكهم بفاعلية في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة التغيير السياسي ويتطلب تطبيق استراتيجية التغيير هذه تنمية اتجاهات الدعم للتغيير المستهدف عبر المشاركة أو التمكين المستندة على القيم والأهداف، فضلاً عن الحقوق المشتركة التي يتم تحقيقها وفق آليات عدة منها تشكيل التحالفات والتألفات السياسية كنواة أساسية للقوى الداعمة للتغيير . ومن أبرز إيجابيات هذه الطريقة أنها تحقق استقرار النظام السياسي بعد التغيير، لان قوى التغيير استندت على مبدأ المشاركة والتعاون في تبني أهداف التغيير وانجازها، لكنها تستغرق وقتاً طويلاً

(20) عبد الجبار احمد وكاظم علي مهدي ، الثقافة السياسية لتحليل تجربة اللامركزية الادارية في العراق ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (56) كانون الاول ، 2018 ، ص 51.

في سبيل الاقتناع وكسب التأييد وضمن المشاركة⁽²¹⁾ وينبغي توجيه الانظار صوب بناء تنمية الإنسان (وهي تنمية معتمدة على النفس نحو الداخل)، عبر تبني استراتيجية تلبية الاحتياجات الإنسانية والخدمات العامة للأغلبية الأكثر فقراً في المجتمع، في سبيل زيادة انتاجية الاغلبية والخوف من الفقر ودعم مبدأ الاعتماد على النفس وتعزيز الحوافز الوطنية لضمان

**وينبغي توجيه الانظار صوب
بناء تنمية الإنسان (وهي تنمية
معتمدة على النفس نحو
الداخل)**

(21) محمد ميسر فتحي ، التخطيط الاستراتيجي وإدارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وإدارة الدولة المعاصرة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (54) ، تشرين الاول ، تشرين الثاني ، كانون الاول ، 2018 ، ص 379 .

مسيرة التنمية⁽²²⁾

فما هي السياسة ؟ هل هي علم الدولة أم علم السلطة ؟ السياسة قرينة في وجودها مع وجود المجتمع لأنها تدخل ضمن سؤال ما المجتمع ؟ والسلطة قرينة في وجودها بوجود المجتمع . وعليه فان السلطة سابقة وجوداً لوجود الدولة، لذا يقول (هيجل) ان الدولة هي (معطيه من معطيات الحداثة) أي قبل العصر الحديث لا يمكن ان نسمي الوحدة السياسية التي عرفتها المجتمعات البشرية (دولة)، بل ان للوحدات السياسية قبل العصر الحديث كانت لها تسميات أخرى مثل (دولة المدينة – مملكة – ولاية لذا الترجيح سيكون لصالح الفريق الذي يؤكد ان السياسة تهتم بكل ماله صله بالسلطة سواء كانت هذه السلطة سلطة دولة ام سلطة ما قبل الدولة من تسميات أغلبها لم تعد شائعة مثل الامبراطورية او الولاية او الحاضرة⁽²³⁾ .

**السياسة قرينة في وجودها
مع وجود المجتمع لأنها تدخل
ضمن سؤال ما المجتمع ؟
والسلطة قرينة في وجودها
بوجود المجتمع**

(22) احمد صدام ايرام ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (52) ، نيسان / آيار / حزيران 2018 ، ص 249 .
(23) عامر حسن فياض ، تعالو نفهم السياسة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (61) نيسان / آيار / حزيران 2020 ، ص أ.

وفي ظل التحديات التي تواجهها الديمقراطية مثل عدم المساواة السياسية في المشاركة والتصويت وتراجع الثقة بالنخب السياسية، وتدهور قدرات المؤسسات الديمقراطية على وقع تداعيات العولمة التي حذت من السيطرة السياسية

والشرعية للحكومات المنتخبة ديمقراطياً وانهيار الأحزاب التقليدية في معظم أنحاء العالم، تزايدت التوقعات بحدوث «ازمة الديمقراطية».⁽²⁴⁾

(24) Adam Przeworski , Why Bother With Elections ? Cambridge , UK ;polity ,2018 , P180. نقلاً عن كابي الخوري ، كتب اجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (472) ، السنة (41) ، حزيران / يونيو 2018 ، ص 170.

ومن ضمن المسؤوليات التي تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني مسؤولية مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار ، لتكون قيادية وتظهر كفاءتها لخوض التجارب والتركيز على مهام تدريبها وتثقيفها واعداد المؤهلات ، ما عدا ذلك فلا معنى لاي حديث عن المشاركة وتكافؤ الفرص . ومؤسسات المجتمع المدني هي من أهم قنوات المشاركة الشعبية على الرغم من انها لا تمارس نشاطاً سياسياً مباشراً وانها لا تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، الا ان اعضاء هذه المؤسسات هم اكثر قطاعات المجتمع استعداداً للانخراط في النشاط السياسي الديمقراطي .⁽²⁵⁾

(25) زيد سالم سلمان ، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (55) ، السنة 2018 ، ص 482.

وعليه، ينبغي تنشيط التعاون بين الحكومة وفئات المجتمع المتعددة عن طريق افساح المجال للؤسسات الرسمية وغير الرسمية كالتربية والتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والاعلام والجيش وتمكين الطبقة الوسطى لاداء دورها في تثقيف المجتمع وتربيته على أساس المواطنة من اجل تقوية الهوية الوطنية لدى المجتمع وتخليها عن الهوية الفرعية دون انكارها، اذ تكون الثانية مهددة للاستقرار الاجتماعي والسياسي في حال تقديمها او تفضيلها على الاولى .⁽²⁶⁾

(26) احمد صدام ابرام ، اشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (المعوقات الممكنات) مجلة قضايا سياسية ، العدد (52) نيسان / آيار / حزيران ، 2018 ، ص 248 .

لذا فإن احداث تغييراً في البنية الاجتماعية نحو تأسيس واستيعاب ثقافة المواطنة والشفافية واكساب السلطة السياسية المشروعية السياسية والدستورية وبما يؤدي الى اتسام مؤسسات المجتمع المدني بالمؤسسية وقدرتها على التنظيم الذاتي وعلى المبادرة ونشأتها في مجالات مستقلة عن السلطة، وهذا بدوره يؤدي الى نتيجتين :

1. ستكون علاقة التوازن بين السلطة والمجتمع تتطوي

على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في صنع القرار . فبقدر ما تكون السلطة تعبيراً أمنياً عن مجتمعها، تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لافراد المجتمع في الشؤون العامة في ضوء مؤسساتهم الطوعية .

2. سيكون التكامل النسبي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، اذ تتولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها الى السلطة السياسية التي تتولى عملية تحويلها الى صيغة قرارات سياسية وسياسات عامة، ومن ثم امكانية تمتع المجتمع باستقرار سياسي واجتماعي نسبي مع امكانية تحقيق خطوات تنموية في المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . (27)

فضلاً عن ذلك، العمل على توظيف جهود المجتمع لرموزه الدينية والشعبية لتحقيق التماسك الداخلي وذلك في ضوء تهيئة مكونات الشعب المختلفة على قبول بعضها نفسياً وعقلياً وسلوكياً، فالقبول يعني بالضرورة الاعتراف بالآخر وجوداً وفكراً ومشاركة واحترام ما يحمله من توجه وما يتخذه من مواقف في اي مجال كان، ومن ثم تأتي خطوة مهمة تتمثل في تفعيل وتنشيط صيغ التفاعل والتضامن اجتماعياً وسياسياً وثقافياً . اذ لا يتحقق الاستقرار

في المجتمع بدون الانفتاح والتواصل والتفاعل. (28) وعليه فمن التدابير لانتاج سياسات تنموية لاجل اعادة بناء المجتمع المدني هي :

1. المشاركة في وضع وتخطيط استراتيجيات وبرامج وخطط لمواجهة الارهاب في المجالات الفكرية والثقافية والفنية والاجتماعية للتأكيد على علاقة الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ابتداءً من التخطيط الى التنفيذ وانتهاءً بالتقييم، مما يتطلب شكلاً جديداً من الادارة

(27) عبدالعزيز جبر حافظ ، استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (56) ، كانون الثاني ، شباط ، اذار ، 2019 ، ص 263.

(28) احمد صدام ابرام ، اشكالية الاستقرار ... ، مصدر سبق ذكره ، ص 248.

العامة تضمن مشاركة هذه المنظمات في عملية تطوير السياسات، العامة للدولة وفي صناعة التشريعات في صنع القرار وتنفيذ استراتيجيات التنمية ومواجهة الارهاب.

2. التشارك مع مؤسسات الدولة على النهوض بمستوى معيشة الفئات المهمشة وسكان الاحياء العشوائية ومساعدتهم في ايجاد المسكن والعمل المنتظم وادماجهم في المجتمع وتمكينهم من التعرف على القيم الانسانية الرفيعة .

3. نشر ثقافة التسامح والاستنارة في ضوء انشطتها المتنوعة فانها تساهم بشكل حقيقي في تحصين المواطنين ضد التطرف والاستجابة لمحاولات تجنيدهم للمنظمات الارهابية .

4. تشجيع برامج وانشطة نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي والرأي الاخر، ونبذ ممارسات الاقصاء والتهميش ضد اي مجموعة عرقية او اجتماعية عن طريق نشر ثقافة انماء الحس الوطني والوحدة الوطنية لدى المواطن .

وعليه فان تأهيل منظمات المجتمع المدني من شأنه ان يحقق افاقاً حقيقية لاشاعة ثقافة التسامح وحل المشكلات فضلاً عن كونها

وسيطاً معنوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة لايقدم الا على اساس المواطنة والديمقراطية والتعايش وهي بدورها تعزز وترسخ قيم واستحقاقات المواطنة والديمقراطية والتعايش لذلك تتعدد ادوارها ومهامها في مواجهة التطرف في المجتمع .⁽²⁹⁾

ان تأهيل منظمات المجتمع المدني من شأنه ان يحقق افاقاً حقيقية لاشاعة ثقافة التسامح وحل المشكلات فضلاً عن كونها وسيطاً معنوياً وتعبوياً بين الفرد والمجتمع والمواطن والدولة لايقدم الا على اساس المواطنة والديمقراطية والتعايش

(29) علي فارس حميد وعلي احمد مرزوك ، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي (العراق انموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (61) ، نيسان ، آيار / حزيران ، 2020 ، ص 101.

الخاتمة

مما تقدم نتوصل الى مايلي :

1. تمثل الثقافة المدنية واحدة من أهم آليات المجتمع المدني، فالمجتمع المدني لا ينشط فقط لوجود هياكل تنظيمية تستقل رسمياً عن الدولة، فلا قيمة لهذه الهياكل في حد ذاتها ما لم تسبقها وتعززها ثقافة مواكبة تشدد على ضرورة تقييد السلطات العامة بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين واحترامها حق هؤلاء المواطنين في التنظيم والاجتماع والتفكير والتعبير، وإن تقترن هذه المحددات بالتمسك بقيم اخلاقية وبأنماط من السلوك تتسق معها، ولا يستقيم لمؤسسات المجتمع المدني ان تكون فاعلة من دون وجود هذا الاطار الثقافي، الذي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها.

2. الخطوة الأهم في مسار التغيير السياسي هو فن إدارة ذلك التغيير وتوقيتاته، ليس عبر ادوار التعسف والتسلط، ولكن باستعمال اسس ومركبات التخطيط الاستراتيجي، لتنظيم مسار ذلك التغيير وتوجيهه او تحويله الى مسارات تحقق مصالح الشعب والوطن .

3. ان شيوع ظاهرة العنف يؤدي الى ان صيغة الدفاع عن مصالح الافراد لا يأخذ صيغة التنظيم المؤسس المشروع، بل الصيغة التجزئية غير المشروعة (غير القانونية) لان بقاء حالة العنف لا يمكنها من حماية حقوق وحريات المجتمع بصورة قانونية، بمعنى انتفاء وجود حالة مؤسسية للدفاع عن حقوق وحريات المجتمع، بل اضطرابات اجتماعية عنيفة، تقضي الى تعطيل دور مؤسسات المجتمع المدني ومن ثم فان عدم حضور مؤسسات المجتمع المدني يعني عدم حضور الوعي القانوني والثقافي والسياسي والاجتماعي المؤهل لتحريك المجتمع، وتنشيطه وفي ضوء

تأطير حالة العلاقة بين هذه المؤسسات والافراد والسلطة السياسية .

4. واخيراً، ان احد العناصر المهمة في التخطيط الاستراتيجي هو الاعتماد على مفهومي التمكين والمشاركة والشاركة في ادارة شؤون الدولة وادائها، وتحويل القوى السياسية والمتنافسة او المتصارعة الى مساهمين فاعلين ومؤثرين نحو مزيد من التقدم والرقى.

المصادر :

اولا : الكتب

1. عبد الاله بلقزير، مسالك التقدم : مداخل في الاسس والسياسات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2022.
2. هشام جعفر، سرديّة الربيع العربي ورهانات الواقع، القاهرة : دار المرايا للانتاج الثقافي 2021 .
3. رفيق ايت تكتنا، اشكالية تحديث الدولة في المشرق العربي : قراءة في الادبيات النظرية، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، من النت : <http://ssrcaw.org>.
4. بشير زين العابدين، ادارة المشاريع السياسية في عالم عربي متحول، اسطنبول، دار الاصول العلمية، 2020.
5. Adam Przeworski , Why Bother With Elections ? Cambridge , UK ;polity ,2018 , P180.

ثانيا :الدوريات

1. صبري زاير السعدي، نعمة الثروة النفطية ونقمة السياسة الاقتصادية وازمة الاقتصاد السياسي للمحاصصة في العراق، مجلة المستقبل العربي، آيار / مايو 2022.
2. عبد القوي حسان، الطائفية في المجتمعات العربية وانشطار الدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد(519)، السنة (45) آيار / مايو 2022.

3. عامر عبد زيد، من اجل اخلاقيات التسامح في ظل ثقافة اللاعنف، سلسلة كتب ثقافية بيت الحكمة العراقي، العدد (22) 2010 .
4. عبد العالي دبله، الدولة «رؤيا سوسيولوجية»، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004 .
5. ياسين سعد محمد البكري وميثم عنيدي علي، الازمات السياسية في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (53)، تموز / آب / ايلول / 2018 .
6. محمود باكير، بعض العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (509)، السنة (44) تموز يوليو، 2021 .
7. وليد سالم محمد، الدولة – الامة وجدل التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصرة، مجلة دراسات دولية، العدد (82)، المجلد (19)، تموز 2020 .
8. كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (518)، السنة (44)، نيسان / ابريل 2022 .
9. وليد سالم محمد، الدولة – الامة التوحيد والانقسام في خطاب الهوية المعاصر، مجلة دراسات دولية، العدد (82)، المجلد (19)، تموز، 2020 .
10. كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (512)، السنة (44)، تشرين الاول / اكتوبر 2021 .
11. عبدالرحيم رحموني، في المأزق الامني – الحضاري العربي : قراءة في واقع المناعة الفكرية وآليات اعادة الهيكلة، مجلة المستقبل العربي، العدد (500)، السنة (43)، تشرين الاول / اكتوبر 2020 .
12. عبد السلام البغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مجلة دراسات البيان، مركز البيان للدراسات، العدد (1)،

حزيران 2017 .

13. مصطفى الفقي، تأريخ مفكر عبر الزمن، مجلة السياسية الدولية، العدد (210)، أكتوبر 2017، المجلد 52 .

14. ميرزا حسن القصاب، مابعد النفط تحديات البقاء في دول الخليج العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 288. نقلاً عن: كابي الخوري، كتب عربية واجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (513)، السنة (44)، تشرين الثاني / نوفمبر 2021 .

15. كابي الخوري، كتب اجنبية وعربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (494)، السنة (42)، نيسان / ابريل 2020 .

16. عبد الجبار احمد وكاظم علي مهدي، الثقافة السياسية لتحليل تجربة اللامركزية الادارية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (56) كانون الاول، 2018 .

17. محمد ميسر فتحي، التخطيط الاستراتيجي وادارة التغيير السياسي نحو نهج جديد في بناء وادارة الدولة المعاصرة، مجلة قضايا سياسية، العدد (54)، تشرين الاول، تشرين الثاني، كانون الاول، 2018 .

18. احمد صدام ايرام، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، نيسان / آيار / حزيران 2018 .

19. عامر حسن فياض، تعالو نفهم السياسة، مجلة قضايا سياسية، العدد (61) نيسان / آيار / حزيران 2020 .

20. نقلاً عن كابي الخوري، كتب اجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (472)، السنة (41)، حزيران / يونيو 2018 .

21. زيد سالم سلمان، معالجة نظريات المجتمع المدني لقضايا المرأة في العراق بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (55)، السنة 2018 .

22. احمد صدام ايرام، اشكالية الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (المعوقات الممكنات) مجلة قضايا سياسية،

- العدد (52) نيسان / آيار / حزيران، 2018 .
23. عبدالعظيم جبر حافظ، استشراف المستقبل في النظم السياسية (مدخل نظري ونموذج تطبيقي)، مجلة قضايا سياسية، العدد (56)، كانون الثاني، شباط، اذار، 2019 .
24. علي فارس حميد وعلي احمد مرزوك، سياسات مناهضة التطرف من منظور الامن المجتمعي (العراق انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، العدد (61)، نيسان، آيار / حزيران 2020 .